الرؤية الاستراتيجية لتطبيق حق العودة*

يُعد العدوان الصهيوني على أرض فلسطين- بالاستيلاء عليها تحت غطاء الاستعمار البريطاني منذ عام ١٩١٦، ثم قيام عصابات الإرهاب الصهيوني بتنفيذ مجازر وحشية بحق الفلسطينيين في قراهم ومدنهم الآمنة، والتي توجت بقرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لتقسيم فلسطين بين العرب واليهود عام ١٩٤٧- كل ذلك يعد أساس القضية الفلسطينية، وأساس الصراع العربي-الصهيوني. وقد تمظهر ذلك بقيام إسرائيل كيانا سياسيا غريبا في المنطقة يحظى بدعم دولي، من جهة، وبتهجير مئات الآلاف من الفلسطينيين عن بيوتهم وممتلكاتهم ومنعهم من العودة إليها، وتدمير مئات القرى تدميراً كاملاً لمحو آثار الذين تم تشريدهم من جهة أخرى.

ومع تفاقم المشكلة لتشمل (٦٧,٦٪) من أبناء الشعب الفلسطيني في العالم، والسعي الحثيث أمريكياً وإسرائيلياً للتوصل إلى حل نهائي لقضية فلسطين وفق الموازين القائمة، تفاقم خطر تجاوز هذه القضية أو تضييعها بالمفاوضات، مما زاد مخاوف فلسطينيي الشتات على مستقبلهم.

- مؤتمر مستقبل فلسطينيي الشتات في عمان

في ضوء هذا الواقع الذي تمثله مشكلة فلسطينيي الشتات تم عقد مؤتمر علمي في عمان لبحث هذا الموضوع والوصول إلى تصور ورؤية عربية لتطبيق حق العودة ، وقد مثل المؤتمر اجتماعا أكاديميا وسياسيا حاشدا من ستة عشر بلداً عربياً، وفي ضوء انعقاده في لحظات تاريخية تمر بها القضية

* أ. **سمير الشمايلة**/ باحث أردني

الفلسطينية، فقد عبر وبوضوح كامل عن التكامل بين السياسي والأكاديمي في بحث واقع القضية ومستقبلها على صعيد تطبيق حق العودة، وفي ضوء الإجماع الذي حظيت به وثيقته الختامية التي شملت مختلف جوانب قضية فلسطينيي الشتات، ووضعت رؤية عربية متكاملة لإنهائها بالعودة، وبذلك مثل المؤتمر نقطة تحول مهمة في تناول القضية بتصور وميزان عربي مستقل عن الاستسلام للخلل في موازين القوى القائم عالمياً، ومع الإقرار الكامل بان القضية عربية- إسلامية كما أنها فلسطينية، مما أعاد البحث إلى وضعه الطبيعي من جديد.

وحول موضوع المؤتمر... فقد تبين من خلال المداخلات والأبحاث وأوراق العمل أنه إنما يمثل أساس الصراع واخطر مفاصله، وإن تجاوزه يعني إهمال مستقبل ثلثي الشعب الفلسطيني ٦٧,٧ ٪، وإن الصراع مع المشروع الصهيوني إنما يقوم على السكان والأرض في مظاهره المختلفة، وإن حق العودة هو معول أساسي لا يمكن التخلي عنه بحال من الأحوال في مواجهة المشروع الصهيوني.

إن معالجة هذه المسألة تعد الأساس في معالجة سائر ما يتصل بقضية الصراع العربي-الإسرائيلي من مسائل وقضايا أخرى مثل الحدود، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والمياه والاستيطان.

ومن هنا يجب النظر إليها كأصل رئيس للصراع العربي الإسرائيلي ، وإعطاؤها الأولوية كمفتاح لحل هذا الصراع، وعدم النظر إليها والتعامل معها بوصفها قضية إنسانية قد تتسع لحلول أخرى مثل التعويض، أو التوطين أو الحلول الجزئية، لان مثل هذه الحلول الجزئية غير العادلة تبقي الصراع قابلاً

للانفجار وتبقي المنطقة برمتها عرضة لعدم الاستقرار والفوضى، ولذلك فإن تطبيق حق العودة يعد مدخلاً أساسياً لتحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة.

وقد جاء تأكيد المؤتمر على رفض التعويض والتوطين بديلاً للعودة تحت جميع الظروف ليشكل رافعة جديدة لصالح المشروع العربي النهضوي، ولتوجهات الاستقلال والتأثير العالمي لهذه الأمة. وعليه فقد كان المؤتمر موفقاً موضوعاً وتوقيتاً وحشداً.

– المتغيرات السياسية المؤثرة

أهم المؤثرات في مستقبل فلسطينيي الشتات:

– الاستفراد الإسرائيلي بالجانب الفلسطيني عبر المفاوضات وغيرها.

– غياب الرؤية العربية الخاصة بحل مشكلة فلسطينيي الشتات.

– بروز توجهات تهدف إلى إعفاء إسرائيل من مسئوليتها الكاملة تجاه مشكلة الشتات واللاجئين وذلك من خلال:

- طرح أفكار حول التعويض بديلا لحق العودة.
- السعي لوضع برامج إعادة التأهيل والتوطين لفلسطينيي الشتات خارج أرضهم وبيوتهم وممتلكاتهم.
- التعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات بشقها الإنساني فقط على حساب الجانب السياسي.

لذلك كان لا بد من إعادة الأمور إلى نصابها:

١– بطرح مستقبل فلسطينيي الشتات وخاصة اللاجئين منهم على بساط البحث وفي الإعلام.

٢– إبراز حقيقة أن ثلثي الشعب الفلسطيني (٦٧,٧ ٪) ينطبق عليهم

حق العودة لأنهم يعيشون خارج بيوتهم وأراضيهم وممتلكاتهم.

٣- التأكيد على أن حق العودة ثابت ومعترف به وينطبق على الجميع بغض النظر عن أوضاعهم القائمة.

٤- إن عدد هؤلاء يصل إلى ٥٨١٦٠٠٠ نسمة، منهم ٣١٧٠٠٠٠ فقط مسجلون لدى أونروا كلاجئين حسب إحصاءاتها لعام ١٩٩٥، والباقي ٢٦٤٦٠٠٠ غير مسجلين وتطلق عليهم مسميات أخرى.

وكان الهدف هو: السعي لبلورة رؤية عربية لتطبيق حق العودة، لتكون مرتكزاً أساسياً للبرامج السياسية الفلسطينية والعربية والإسلامية فيما يتعلق بحق العودة.

- لماذا حق العودة؟

إن أساس الصراع هو احتلال الأرض وطرد السكان وإحلال اليهود الغرباء مكانهم، لذلك:

١. إن عودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه وممتلكاته تعني تحريراً عملياً للأرض من الاحتلال.

٢. إن هذه العودة تمثل تضييق المكان والأرض على الطرف الصهيوني كي يطرد الغرباء أو بالحد الأدنى التوقف عن تهجير اليهود من العالم إلى فلسطين.

٣. إن تحقيق عودة اللاجئين والنازحين وغيرهم إلى ممتلكاتهم هو المدخل الطبيعي والعملي لتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وإن الدولة الفلسطينية التي لا تستطيع تحقيق طموح وآمال غالبية شعبها لا يمكن لها أن تحظى مصداقية واقعية لوجودها، وإن عدم تطبيق حق العودة

لهذا الشعب المشتت في بقاع الأرض يمكن أن يتسبب بعدم الاستقرار الداخلي للدولة الفلسطينية.

كما أن الشعب الفلسطيني قد يفقد التعاطف الشعبي والرسمي العربي والإسلامي، وحتى الدولي، إذا فرط في حق العودة، لأن ذلك يفتح الباب أمام أطراف أخرى للتراجع في دفاعها عن حق العودة للشعب الفلسطيني.

إن قضية الشتات الفلسطيني ذات أبعاد تاريخية وحضارية ودينية مستقرة في ضمير الشعوب العربية والإسلامية، ولذلك لا تستطيع الأنظمة الاستجابة للضغوط الدولية الداعية إلى تجاوز حق العودة للشعب الفلسطيني.

لذلك فإن حق العودة هو محور الصراع وأساسه، وهو في نفس الوقت لا يتناقض مع أي برامج أخرى تعمل لصالح الشعب الفلسطيني وقضيته، مثل التركيز على القدس والاستقلال وغيره، كما أنه يمثل حلا واقعياً حيث أن المحاولات الإسرائيلية لإقناع العالم باستحالة تحقيق العودة للشعب الفلسطيني في ظل الوضع القائم على أرض فلسطين تُعدّ محاولات تضليلية، لأن مجموع اللاجئين في قطاع غزة ولبنان لا يزيد عن عدد المهاجرين الروس الذين دخلوا إلى فلسطين المحتلة في عقد الثمانينات، فإذا كانت الهجرة تُفتح لليهود من مواطني دول أخرى إلى فلسطين، فإنه من الأولى أن يعود الفلسطيني صاحب الحق والأرض.

وإن ما يطرح من معوقات تتعلق بسعة الأرض وكفاية خيراتها، أو زوال معالم الحقوق والبيوت السابقة بالتدمير الذي قام به الإسرائيليون لأكثر من أربعمائة قرية، أو إن العودة تفسد الطبيعة اليهودية لإسرائيل، هي طروحات

تتجاوز الحقوق السياسية والوطنية ، وتحول طبيعة الصراع وكأنه بين الأشقاء، وان الخلاف على كيفية الاقتسام والتعايش لا على استرجاع الحقوق وفق النظام والقانون ، ولعل جهود الدكتور أبو ستة في هذا المجال تغني الكثير.

لقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق العودة للفلسطينيين، بوصفها قضية إنسانية تتعلق بتطبيق قواعد القانون الدولي والشرعية الدولية لشعب شُرِّد من أرضه، لذلك فإن عدم تطبيق حق العودة للشعب الفلسطيني يُفقد ميثاق الأمم المتحدة مصداقيته، ويشكك في الأسس الحضارية التي قام عليها، مما قد يفتح المجال للصراع على الساحة الدولية، بسبب العمق الاستراتيجي لقضية فلسطين في العالم العربي والإسلامي، ولن يسعف ذلك الإقرار المبدئي بحق العودة أو الاعتراف بالمسؤولية الأخلاقية وتقديم الاعتذار، حيث إن الحق ثابت قانوناً، وبقرارات الشرعية الدولية المختلفة، لكن الحاجة هي إلى تطبيق هذه القرارات من خلال الضغط على الطرف الإسرائيلي أو تطبيقها قصراً عنه حسب نظم الأمم المتحدة ذاتها.

– الاستيطان والعودة والتعويض

• الاستيطان اليهودي في الضفة وغزة

تُعد المستوطنات اليهودية المقامة في الضفة الغربية وقطاع غزة غير شرعية وفق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وعلى الأخص قرارا ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين استندت إليهما عملية السلام، لكن اتفاق اوسلو قبلها كأمر واقع واجل البت بمستقبلها، فيما سمح ببناء طرق التفافية خاصة بها اجتاحت مساحات كبيرة من الضفة الغربية وقطاع غزة، وأبقى تبعيتها

القانونية لإسرائيل، ويمثل هذا الاستيطان استعماراً إحلالياً اقتلاعياً، حيث يستبدل السكان الأصليين أصحاب الأرض بمهُجرين من مختلف بقاع الأرض وفق برامج سياسية تتبناها الحركة الصهيونية، وان استعراضاً عاجلاً لحجم هذا الاستيطان في الضفة الغربية يشير إلى إمكانية عودة الفلسطينيين إليها فوراً وخاصة الذين نزحوا منها اثر حرب حزيران عام ١٩٦٧م، آخذا بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والسكانية والجغرافية، وهو ما يدفع الطرف الإسرائيلي إلى زيادة برامجه الاستيطانية فيها . ويقدر عدد سكان المستوطنات اليهود في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ فقط، بحوالي ١٣٢ ألف في الضفة الغربية و١٦٢ ألف في القدس و٦ آلاف في قطاع غزة، ويعيشون في ١٤٤ مستوطنة أو مستعمرة فوق الأراضي الفلسطينية المصادرة، تحتل مساحات متفاوتة من الضفة والقطاع تصل إلى حوالي ٥٠-٦٠٪ من أراضي الضفة الغربية مع الطرق الالتفافية و٨٦٪ من مساحة القدس الشرقية و٣٦٪ من مساحة قطاع غزة.

وتتمثل ابرز التوجهات الإسرائيلية في التعامل معها في الحل النهائي فيما يلي:

١. إبقاؤها حجماً وشكلاً ما عدا غير المهم منها.
٢. تجميعها وضمها إلى إسرائيل.
٣. ربطها بأحزمة متكاملة تحاصر المناطق السكنية الفلسطينية
٤. المحافظة على الكتل الاستيطانية الاستراتيجية الثلاث: القدس- الغور- الخط الأخضر.

وتسهم فكرة تبادل الأراضي بين هذه الكتل الاستيطانية وقطاعات من

الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ في حل بعض الإشكالات الفنية المتعلقة بالانسحاب إلى خط ٤ حزيران ١٩٦٧، وإيجاد طرق ربط بين أراضي الدولة الفلسطينية.

حيث يُقترح إسرائيليا ضم ٨٥٪ من هذه المستوطنات(حوالي ٧,٥٪ من مساحة الضفة الغربية)، فيما يخلى الباقي، بما في ذلك مستوطنات قطاع غزة.

• توجهات عملية السلام والمشاريع الداعمة إزاء حق العودة

- **اتفاق أوسلو**: بحث مسالة النازحين من الضفة وغزة عام ١٩٦٧، على قاعدة المناقشة الفردية للملفات في لجنة رباعية تضم كذلك مصر والأردن، والتي لم تنته بعد من إنجاز ملف أي فلسطيني طوال سبع سنوات (١٩٩٣-٢٠٠٠) ، فيما أجل إعلان أوسلو بحث مسألة اللاجئين لعام ١٩٤٨ إلى المفاوضات النهائية.
- **معاهدة وادي عربة**: أشارت الاتفاقية الموقعة بين الحكومة الأردنية وإسرائيل إلى أن التوطين خيار معترف به في التعامل مع قضية اللاجئين.
- **استمرت إسرائيل برفض الإقرار بمبدأ حق العودة للشعب الفلسطيني**، ورفضت الاعتراف بالمسؤولية الأخلاقية عن نشوء المشكلة حتى اليوم، ورفضت كل القرارات الدولية حول تطبيق حق العودة.

• أفكار وتوجهات لإنهاء مشكلة الشتات في الحل النهائي

١. التوطين والتعويض في أماكن سكناهم(الأردن، سوريا، لبنان، العراق...)، وربما بعودة البعض رمزياً.

٢. إعادة ١٠٠ ألف لاجئ أو ما يقارب ذلك إلى الضفة الغربية وغزة وعلى دفعات.
٣. إعادة عشرات الآلاف إلى الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ على قاعدة لم الشمل وبالتدريج، وخاصة من اللاجئين في لبنان.
٤. استيعاب اللاجئين في الضفة وغزة نهائياً، وربما بعودة ١٠٠-٢٠٠ ألف من اللاجئين في الخارج إليهما أيضا.
٥. نقل فلسطينيي لبنان إلى الأردن أو العراق، وربما توطين نسبة منهم في لبنان.
٦. منح فلسطينيي لبنان جنسية أجنبية أخرى، مع المحافظة على إقامتهم في لبنان لعشر سنوات على الأقل.
٧. توزيع فلسطينيي الشتات في العالم بطرق مختلفة تشمل بعض ما ورد أعلاه.

• التعويض عن العودة

تُطرح مسألة التعويض لفلسطينيي الشتات بديلاً للعودة إلى ديارهم وبيوتهم، وتستند فلسفة التعويض المالي إلى ارتفاع نسبة الفقر والبطالة في مخيمات اللاجئين، وهو ما لا ينطبق بالضرورة على غير هذه الشريحة من حيث الحاجة المالية.

• الأموال المطروحة للتعويض

تتراوح الأرقام المطروحة ما بين ١٢٥-١٥٤٠ دولارا للفرد سنوياً ولعشرين عاما، وبفائدة ١٥٪، وتعتمد قيمة التعويض على وضع الفرد من حيث الجيل الأول أو الأجيال اللاحقة وبعض المقاييس الأخرى.

• عملية التعويض

إن الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات لا يشكلون أكثر من ٤٥٪ من مجموع اللاجئين المسجلين لدى منظمة الأونروا، والذين يبلغ عددهم حسب إحصاءات ١٩٩٥ ٣١٧٠٠٠٠ نسمة تقريباً، وهو ما يشكل ٢٤,٥٪ من مجموع فلسطينيي الشتات تقريباً، مع أخذ الملاحظات التالية بالاعتبار:

١- أن غالبية هؤلاء يعيشون حياة اقتصادية متوسطة، حيث يبقى ما لا يزيد عن ١٠٪ من فلسطينيي الشتات يعيشون في ظروف الفقر والبطالة والحاجة والعوز، وهم الذين تتحدث عنهم توجهات تقديم التعويضات.

٢- أن تطبيق نظرية التعويض المالي بديلاً للعودة لا يمكن تطبيقها على عموم فلسطينيي الشتات وذلك بفرض أن الحاجة المالية هي المقياس، فكيف إذا كان الدافع الوطني والديني يحرم عليهم استبدال حق العودة بالتعويض المالي من حيث المبدأ.

٣- أن التعويض لم يكن خيارا فلسطينيا على الإطلاق، حيث إن للقضية أبعادها الوطنية والسياسية والدينية، فيما ليس لها أي أبعاد مالية فردية، ونظرة في التاريخ المعاصر على حجم الانتفاضات والثورات يشير إلى هذه المسألة.

٤- أن التعويض عن الأرض وعن حق العودة مع إعادة التأهيل والتوطين إنما يضع قضية فلسطينيي الشتات في إطارها الإنساني فحسب، وهو ما لا يشمل الـ ٦ مليون فلسطيني مشتت.

إن التعويض الوارد في قرارات الأمم المتحدة ليس بديلاً لحق العودة، ولكنه حق لازم يتبعه، وذلك عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت

بفلسطينيي الشتات وبأراضيهم وممتلكاتهم خلال سنوات الشتات، ولذلك فان طرح التعويض بديلا عن العودة يخلي المجتمع الدولي من مسئولياته القانونية والسياسية والأخلاقية، كما يتحايل على حق التعويض الأساسي المُستحق مع العودة.

إذا كان التعويض المالي وجواز السفر مدخلا لحل الصراع فالأولى دفع بعضه لليهود ليغادروا فلسطين، وإن رأس المال العربي والفلسطيني قادر على تقديم تعويضات لمن يغادر فلسطين من اليهود طوعاً.

إن تعويض الدول العربية التي استضافت اللاجئين عما تحملته جراء ذلك أمر مفروض على إسرائيل والدول الاستعمارية، لكنه مستقل تماماً عن التعويض المطروح عن الضرر لفلسطينيي الشتات بعد عودتهم.

• تطبيق حق العودة يحسم مستقبل الأرض عملياً

أ- محددات المستقبل

تلعب محددات ثلاثة أساسية الدور الأساس في تحديد مستقبل الأراضي الفلسطينية، وهي:

١- الملكية الفردية والجماعية للأرض

٢- الوجود والنزوح السكاني

٣- السلطة والسيادة السياسية

ولذلك فإن تطبيق حق العودة للفلسطينيين يحسم مستقبل الأرض لصالحهم بشكل قطعي، وعليه يعتبر حق العودة من أهم محاور الصراع إن لم يكن أهمها.

ب- واقعية هذا الحل وإمكانات تطبيقه

١- أن أي حلول أخرى لا تنهي المشكلة كما لم تنهها من قبل.

٢- إن المشكلة هي مصدر الصراع الأساسي القائم على الاحتلال والطرد والإحلال.

٣- إن تطبيق العديد من السوابق الدولية خلال العقدين الماضيين أثبت أن الإرادة الدولية تملك فرض هذا الأمر، وتتناسب المطالبة بتطبيق حق العودة مع توجهات العالم على مشارف القرن الواحد والعشرين.

٤- إن تطبيق العودة كذلك متاح في ظل عمليات تحرير واقعية للأرض كما ثبت في جنوب لبنان مؤخرا، وكما تبدى خلال الانتفاضة عندما أرادت إسرائيل التخلص من قطاع غزة بدون توقيع اتفاقات سلام.

• وثيقة الرؤية الاستراتيجية العربية لتطبيق حق العودة

(مكونات الوثيقة وأبرز مضامينها)- انظر الملحق لهذه الدراسة.

- **الديباجة:** تحمل الفكرة كاملة.
- **المبادئ الأساسية: قانونية،** إنسانية، تاريخية، عربية إسلامية.
- **أساسها:**

١. حق العودة المطلق.

٢. رفض التعويض والتوطين بديلاً له

٣. أن حق التعويض عن الأضرار لاحق لتطبيق حق العودة.

إن هذه الرؤية الاستراتيجية التي تقوم في مجملها على أساس حق العودة تستجيب لثلاثة مستويات:

أولاً: للمصالح الوطنية للشعب الفلسطيني الذي سيتمتع بحقه المقدس في العودة إلى وطنه في حال تحقيق هذه الاستراتيجية.

ثانياً: للمصالح القومية العربية ولدول اللجوء العربية التي سيرتفع عنها الثقل السياسي والمعنوي والاقتصادي لوجود كتلة فلسطينية مشردة على أراضيها.

ثالثاً: للقانون الدولي أو الشرعية الدولية ممثلين في قرارات الأمم المتحدة التي ستستعيد هيمنتها بعد عدم الاحترام الذي أبدته إسرائيل منذ قيامها تجاه قرارات الأمم المتحدة.

وتعتقد هذه الرؤية أنه لا يمكن الوصول إلى تسوية نهائية، أو التوقيع على أي اتفاقيات لإنهاء الصراع، دون حل جذري لقضية فلسطينيي الشتات يقوم على تأكيد وتنفيذ حق العودة، لتفادي الإشكاليات المعقدة الناجمة عن تجاهل أو تأجيل تطبيق هذا الحق.

– التوجهات العامة

تضم مجموعة من المقترحات والبرامج والسياسات، على المستويات الفلسطينية والعربية والإسلامية والدولية التي:

- أعادت تأسيس الإجماع الفلسطيني على حق العودة.
- أعادت العمق الاستراتيجي العربي والإسلامي للقضية.
- أكدت أهمية ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم الأساسية في الشتات بضمانات عربية إسلامية.

– آليات التنفيذ

رسمية وشعبية، فلسطينية عربية إسلامية، وتعتمد حق العودة أساسا لكل البرامج السياسية.

– المستجدات في هذه الوثيقة

١– إعادة تعريف فلسطينيي الشتات وموقع اللاجئين منهم.

٢- إعادة تعريف المفهوم السياسي لحق العودة(مطلق، شامل للجميع، فردي وجماعي)
٣- ربط التعويض المطروح بالتوطين واعتباره نقيضا لحق العودة.
٤- فصل حق التعويض بسبب الأضرار عن حق العودة تماماً، واعتبار حق التعويض لاحق لتطبيق حق العودة.
٥- اعتبار ممارسة حق العودة جزءا من برنامج التحرير في ضوء قدسية الأرض وعلاقتها الجوهرية بالصراع.
٦- لتوصل إلى إجماع فلسطيني-عربي- إسلامي من المشاركين على الوثيقة (٤٥٠ مشارك، ١٦ دولة).
٧- قبول قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بحق العودة فقط.
٨- إنشاء صندوق لدعم حق العودة ممارسة وبرامج.

ومن أهم الآليات المقترحة لإنجاح هذه الرؤية:

- تنظيم حملات التوعية والتثقيف لتبنيها واعتمادها فكراً ومرتكزاً.
- مطالبة الدول والهيئات السياسية والبرلمانات العربية والإسلامية للمصادقة عليها، واعتمادها وثيقة في هذا المجال.
- اشتقاق البرامج اللازمة لمخاطبة العالم الخارجي بناء على أسس وقواعد هذه الرؤية.
- دعم الصندوق الخاص بدعم حق العودة.
- اعتماد موقع المؤتمر على الانترنت بوصفه موقعا علمياً وملتقى للحوار لدعم حق العودة.